

## خصوم نتناهاه يشددون عليه الخناق

القدس - تواجه إسرائيل أسوأ أزمة سياسية منذ قيامها، وسط حالة خوف متنامية من تفشي وباء كورونا حيث حذر رئيس الوزراء المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، من إمكانية وصول عدد مصابي الفيروس في إسرائيل إلى مليون حالة ووفاة نحو عشرة آلاف شخص.

وشهدت إسرائيل في 2 مارس انتخابات تشريعية هي الثالثة في أقل من عام حقق خلالها ليكود وباقي حلفائه من اليمين أغلبية طفيفة، لا تخول لهم تشكيل حكومة، وما زاد من تعثر جهودهم التبعات القضائية لنتنياهو بسبب اتهامات الفساد الموجهة له في ثلاث قضايا.

ويبدو أن الطرف المقابل الذي يقوده تحالف "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس الذي تم تكليفه قبل أيام بتشكيل الحكومة، في وضعية أفضل للمساومة مع ليكود، خاصة بعد قرار المحكمة العليا إجبار رئيس الكنيست، يولي إيليشين، العضو في ليكود بطرح تصويت في البرلمان كان قد رفضه ويمكن أن يضعف قبضة حليفه نتنياهو على السلطة.

وجاء التدخل القضائي النادر، الإثنين، عقب رفض يولي إيليشين إجراء تصويت في 25 مارس كان من المرجح أن يطيح به من رئاسة الكنيست وفرض قانون خاص يمنع نتنياهو من تشكيل حكومة جديدة مع اقتراب محاكمته في قضية الفساد.

وربط إيليشين تأجيل التصويت بأزمة كورونا والدعوة التي وجهها الرئيس الإسرائيلي لتشكيل "حكومة طوارئ وطنية".

ويسيطر على البرلمان الجديد خصوم نتنياهو الرئيسيون، وهم تحالف أزرق أبيض وقوى أخرى من بينها ائتلاف أحزاب عربية، بأغلبية ضئيلة تبلغ 61 مقعداً من أصل 120 مقعداً في الكنيست.

وعقب قرار المحكمة قال إيليشين عبر تويتر "مع كل الاحترام الواجب، لا يمكنني الموافقة على الإنذار المقدم لي ولبرلمان إسرائيل لعقد الجلسة في موعد لا يتجاوز 25 مارس". وقال إن تحديد أعضاء البرلمان من سلطة رئيسه وليس القضاء.

وفي ضوء هذا المأزق يحاول نتنياهو جاهداً إقناع تحالف أزرق أبيض بالقبول بعرض تشكيل حكومة وحدة يتناوب على رئاستها مع غانتس، وهو ما يرفضه الأخير متمسكاً بتوليته منفرداً رئاسة تلك الحكومة.

## المدنيون في السودان يضغطون لإنهاء مفاوضات السلام

### مخاوف من انحراف المسار الانتقالي تعجل بتشكيل الجسم التشريعي



#### السودانيون بانتظار الخطوة النهائية للسلام

في مناطق النزاع للتغيير السياسي الحاصل في البلاد. وكان من المفترض الوصول إلى اتفاق سلام منتصف فبراير، قبل أن تعلن وساطة جنوب السودان تمديد فترة التفاوض لمدة ثلاثة أسابيع إضافية لتقرر مجدداً في 9 مارس الماضي مدتها لمدة شهر إضافي ينتهي في 9 أبريل المقبل.

وأضاف سعد لـ "العرب"، أن التناطؤ في التوصل لاتفاق سلام يجعل من إمكانية العودة إلى الحرب مرة أخرى عملية غير مستبعدة، والسلطة الانتقالية وجدت أن الضغوط التي تمارسها من خلال جولات التفاوض ليست كافية، الأمر بحاجة إلى حلحلة الأوضاع السياسية بما يدفع إلى التوقيع على اتفاق نهائي، ما يوقف أيضاً حالة القلق بشأن مستقبل الفترة الانتقالية.

وأشار إلى أن الحكومة تحتاج إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية بما يجعلها أكثر قدرة على مواجهة التحديات المتباينة التي تواجه المرحلة الانتقالية، علاوة على حاجتها إلى جملة من التشريعات القانونية للتعامل مع حالات الانفلات الداخلية بحزم أكبر دون أن يتطلب الأمر اجتماعات ثنائية بين أطراف الحكومة وأعضاء المجلس السيادي.

بمبدأ علمانية الدولة كشرط للتفاوض، وشدد على ضرورة بدء مفاوضات سلام مع حركة تحرير السودان، بقيادة عبدالواحد محمد نور.

وتحاول القوى المدنية ترميم الخلافات التي طفت على السطح بين مكوناتها خلال الفترة الماضية، وتلقف قوى الحرية والتغيير مقترحات عدة بشأن إعادة ترتيب أولوياتها، بعد أن ألغت مؤتمراً كان من المقرر عقده قبل نهاية مارس الجاري خوفاً من تفشي كورونا.

ودعا الحزب الشيوعي، أحد المكونات الفاعلة داخل الحرية والتغيير، إلى ضم القوى الفاعلة في المرحلة الانتقالية، وعلى رأسها لجان المقاومة الشعبية التي دعمت الحكومة الانتقالية طيلة الفترة الماضية، ولعبت دوراً محورياً في التعامل مع أزمات اقتصادية وأمنية عدة، لتقوية اصطفاة التحالف الحكومي الذي يضم في عضويته أكثر من 70 حزبا وحركة سياسية.

وأكد المحلل السياسي خالد سعد، أن قوى الحرية والتغيير تحاول استئصال التوصل لاتفاق سلام بعد أن تسبب تأخيرها في حالة من التملل في صفوف الحكومة والمكون العسكري، بالتزامن مع إثارة تساؤلات عديدة في الشارع حول أسباب عدم استجابة الحركات المسلحة

الحرية والتغيير، غير مستعدتين للبقاء فترات أطول من دون تشكيل باقي مكونات السلطة الانتقالية، نتيجة تداخل الاختصاصات بين الجسمين المدني والعسكري، ما أفرز مشكلات عديدة بين الطرفين، وأنها ترتكن إلى وجود قوى سياسية تساعد على تنفيذ رؤيتها وكسب المزيد من الأوراق الداعمة لها في مواجهة العسكريين النافذين بمجلس

السيادة.

وعلمت "العرب"، أن قوى الحرية والتغيير تنتظر تشكيل المجلس التشريعي وتعيين الولاة المدنيين من أجل إدخال تعديلات على الحكومة الانتقالية، في ظل عدم إثبات العديد من الوزراء كفاءتهم في إدارة الملفات الموكلة إليهم، وقد يطال الأمر المجلس السيادي الذي سيشهد تغييراً محدوداً وسط

رغبة بعض أعضائه في الاستقالة من مناصبهم.

وطالب المجلس المركزي لقوى التغيير، في بيان الأحد، بالإسراع في التوصل إلى اتفاق حول القضايا القومية والترتيبات الأمنية في مفاوضات السلام التي تجريها الحكومة مع الجبهة الثورية، ودعا إلى تسريع عملية التفاوض مع الحركة الشعبية - شمال، جناح عبدالعزيز الحلو في ظل تمسكه

التي بدت واضحة على أداء الحكومة الانتقالية، وكان من نتائجها التلويح باستقالات لبعض العناصر التنفيذية المحسوبة عليها، بجانب محاولة كسب الجبهة الثورية ومن ثم الضغط على الحركات المسلحة التي ترفض الانخراط في مفاوضات السلام.

اتفاق بين قطبي مجلس

السيادة على القوى المشاركة في الجسم التشريعي ضمن نسبة 33 في المائة

وذهب مراقبون إلى التأكيد على أن القوى المدنية تدرج المعوقات التي تعرقل مفاوضات السلام، وقد تكون

لذلك انعكاسات سلبية على مجمل المرحلة الانتقالية بعد اعتراض مكونات مسار التسريع على الاتفاق الموقع بين الحكومة والجبهة الثورية، وعدم توافق قبائل دارفور على ما حققته المفاوضات، ما تسبب في تأجيل توقيع الاتفاق النهائي على هذا المسار. من الواضح أن الحكومة السودانية، وخلفها قوى

المخاوف من تأجيل التوصل إلى اتفاق سلام مع الحركات المسلحة، دفعت التحالف المدني في السودان ممثلاً في قوى الحرية والتغيير إلى التحرك وتكثيف ضغوطه وسط هواجس متزايدة من انحراف المسار الانتقالي.

الخرطوم - كُتف تحالف قوى الحرية والتغيير، الظهير السياسي للحكومة الانتقالية في السودان، من ضغوطه لإنهاء مفاوضات السلام الجارية في جوبا مع حلول 9 أبريل المقبل، وطرح تشكيل المجلس التشريعي في نفس توقيت انتهاء المفاوضات، متحرراً في أكثر من اتجاه لضمان عدم التأجيل مجدداً.

وتواجه مفاوضات السلام في جوبا أكثر من مشكلة بسبب تخفيض أعداد الوفود المشاركة ضمن إجراءات دولة جنوب السودان الاحترازية لمنع انتشار فيروس كورونا، وعدم التوصل إلى تفاهات نهائية بين الجبهة الثورية ووفد الحكومة بشأن ملف الترتيبات الأمنية التي جرى التفاوض حولها، ومقرر أن تنتهي قبل نهاية الشهر الجاري.

وتناقش الأطراف السياسية السودانية إمكانية تشكيل المجلس التشريعي، في حال عدم التوصل إلى اتفاق نهائي للسلام في الموعد المحدد، على أن تشارك قيادات الجبهة الثورية في تشكيلها باعتبارها أحد مكونات قوى الحرية والتغيير، استجابة للضغوط التي مارستها الأولى، ووجدت الفكرة قبولاً في الشارع السوداني.

لم تبد الجبهة الثورية تجاوباً مع هذا المقترح، غير أن مصدراً وثيق الصلة بسلطة اتخاذ القرار داخل تحالف الحرية والتغيير قال لـ "العرب"، إن اللجنة المركزية للتحالف تواصلت مع الجبهة الثورية التي تضم في عضويتها حركات مسلحة وتنظيمات سياسية لإقناعها بالمشاركة في تشكيل المجلس التشريعي، عقب التوقيع على اتفاق السلام، وتلقت ردود فعل إيجابية.

وأضاف المصدر ذاته أن قوى الحرية والتغيير تواصلت مع المكون العسكري داخل مجلس السيادة واتفقت على المشاركة في المجلس التشريعي ضمن نسبة 33 في المئة، وهناك توافق على تمثيل لجان المقاومة وتحالفات المزارعين والحدود والأراضي، ويتبقى التفاوض حول تسمية أعضاء المجلس. يستهدف تحرك قوى الحرية والتغيير، التعامل مع حالة الارتباك

## سوريا المنهكة بالحرب تواجه خطر تفشي كورونا

### الوباء ينتشر في صفوف الميليشيات الإيرانية في دير الزور

وقال المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية في مدينة غازي عنتاب التركية، هيدين هالدورسون، إن 300 فحص مخبري ستؤتي في إلب (..) على أن يبدأ العمل بها في وقت قريب بعد ذلك.

#### نازحون يعيشون في مخيمات مكتظة الأمر الذي يثير قلق العاملين في المجال الطبي من أن يفتك المرض بأعداد كبيرة منهم

ومن المفترض أن تصل الفحوص المخبرية، الأربعاء، إلى مدينة إلب حيث سيتم تحليلها في مختبر جرى اعتماده وتحضيره خصيصاً، وفق المتحدث.

وتعمل منظمة الصحة العالمية، وفق قوله، على "تأمين الفي فحص مخبري إضافي في أقرب وقت ممكن"، كما سيتم الأسبوع الحالي إرسال معدات أخرى ضرورية من بينها عشرة آلاف قفاز طبي وعشرة آلاف قناع طبي.

وقال الطبيب بشير تاج الدين الذي يعمل مع الجمعية الطبية السورية الأميركية في محافظة إلب "حالات كثيرة تأتي إلى المنشآت والمستشفيات وعليها الأعراض، لكن ليست لدينا القدرة على التشخيص".

وفي مناطق من سوريا لا تخضع لسيطرة الدولة أغلقت قوات يقودها أكراد سوريون في الشمال الشرقي وجماعات معارضة تساندها تركيا في الشمال الغربي المعابر.

ويعيش نازحون سوريون في مخيمات مؤقتة مزحمة الأمر الذي يثير قلق العاملين في المجال الطبي من أن يفتك المرض بأعداد كبيرة، وقد أدى هجوم شنته القوات الحكومية السورية بدعم روسي في ديسمبر الماضي إلى نزوح ما يقرب من مليون شخص في الشهر الأخير، مما أحدث حالة من الفوضى في البنية التحتية.

وقال أحمد الدبيس من جمعية أوسم الطبية الخيرية، التي تعمل في مناطق المعارضة ومقرها في الولايات المتحدة، إن القتال في العام الأخير دمر جانباً كبيراً من المنشآت الطبية بالمنطقة ولم يبق فيها سوى 175 جهازاً للتلفزيون الاصطناعي.

وأضاف الدبيس "لم تستطع دول مثل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا وغيرها النجاة من أزمة فيروس كورونا، فماذا سيكون الحال في شمال غرب سوريا". وسيتم وصول أجهزة الاختبار هذا الأسبوع، رغم محدوديتها، للأطباء بأن يبدأوا أخيراً الكشف عن الفيروس. وتم إرسال عدد قليل من الاختبارات إلى تركيا للفحص حتى الآن لكن لم تتأكد إيجابية أي منها.

حالات رغم أن العلاقات الوثيقة التي تربطها بيران، حليفها الإقليمية وأكثر دول الشرق الأوسط تأثراً بأزمة كورونا، زادت من احتمالات انتشار الفيروس.

وتحارب فصائل تدعمها إيران، التي تسير رحلات جوية عسكرية ومدنية إلى سوريا، جنباً إلى جنب مع جنود الجيش السوري. كما اعتاد الآلاف من الشيعة من إيران ودول أخرى زيارة دمشق.

وهناك أنباء وأردت من مناطق ومحافظات مثل دير الزور شرق البلاد عن تفشي الوباء في صفوف عناصر الميليشيات الإيرانية والعراقية في ظل استمرار فتح المعابر مع العراق.



ما خفي أعظم

بسبب ضعف قدرات الكشف وغياب الشفافية.

وكشف المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الحكومة هددت الأطباء وطالبتهم بعدم الكشف عن الحالات، وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن "صدرت للأطباء تعليمات بالإنسار إلى الحالات التي يشتبه بأنها عدوى بالكورونا على أنها التهاب رئوي حاد".

وذكر مصدر بالأمم المتحدة أن ثلاثة سوريين في بيروت ظهرت الاختبارات إصابتهم بالفيروس في مطلع الأسبوع وصلوا من سوريا في الآونة الأخيرة. ونفت الحكومة التستر على أي

وأضافت "الواضح جداً أنهم ليسوا جاهزين بماي حال من الأحوال لأي انتشار" للمرض.

وفي دمشق لا تزال أعداد كبيرة من المارة في الشوارع، كثيرون منهم يضعون الكمامة الواقية، وذلك رغم القيود المفروضة مثل إغلاق المدارس والأعمال وحظر وسائل النقل العام وتعليق رحلات الطيران.

وأعلنت قيادة الجيش، السبت، أنها جهزت المستشفيات العسكرية وأصدرت الأوامر بتقليل التجمعات إلى أدنى حد ممكن. وقال سامر خضر، مدير مستشفى دمشق، إن كل المستشفيات الخاصة العامة في مختلف أنحاء البلاد جاهزة بموجب خطة وطنية للتعامل مع الفيروس.

ويقول سكان إن أسعار المظاهرات والأقنعة ارتفعت بشدة في العاصمة التي شهدت إقبالا شديداً من قبل المواطنين على شراء السلع في الأيام الأخيرة.

وأوضح رئيس منظمة أهلية محلية مقرها دمشق أن قدرات الكشف عن حالات الإصابة محدودة وأنه لا يوجد سوى معمل رئيسي واحد لإجراء اختبارات الفيروس حتى الآن. وأضاف طالباً إخفاء هويته أن بعض الحالات تعالج في مستشفيات عسكرية.

ورغم الإعلان عن حالة واحدة رجح دبلوماسي أن يكون الفيروس منتشراً على نطاق أوسع من المعلومات المتاحة

دمشق - يحذر أطباء وعاملون في مجال الإغاثة من أن وصول فيروس كورونا المستجد إلى سوريا يثير احتمال انتشار وباء قاتل وسط سكان عانوا أهوال الحرب على مدار تسع سنوات وأن خراب المستشفيات وتكدس المخيمات سيساعدان على الأرجح على سرعة انتشار العدوى.

وأعلنت الحكومة السورية، الأحد، اكتشاف أول حالة إصابة بالفيروس بعد أن أشارت تقارير غير مؤكدة إلى أنه سبق وتم رصد لكن جرى التستر عليه، وهو اتهام نفى المسؤولون صحته ورفضوا مجموعة من التدابير المشددة في ضوء انتشار المرض في دول مجاورة.

وكشفت منظمة الصحة العالمية ومجموعة من المسعفين الطبيين أنه لم يتأكد وجود أي حالات في شمال غرب سوريا الذي يخضع لسيطرة الفصائل الجهادية والمقاتلة، غير أن أعراضاً محتملة للمرض تظهر على مرضى منذ أسابيع وأن 300 جهاز للكشف عن الفيروس ستصل خلال يومين.

وقالت مستشارة المجلس النرويجي للاجئين، ريتشل سايدر، "البنية التحتية والخدمات الأساسية الصحية تعرضت كلها للدمار في جانب كبير من البلاد... ومن المرجح جداً أن يكون السوريون من الأشد عرضة للتأثر بانتشار الفيروس عالمياً".